

اتجاهات الفقر في عدد من البلدان العربية للمدة 1970-2005

د. داؤد سليمان سلطان⁽¹⁾

عصمت بكر أحمد⁽²⁾

الملخص

تعاني البلدان النامية كثيرا من وطأة مشكلة الفقر، ترتب عليها تعطيل الكثير من الطاقات، مما حدا بهذه البلدان أن تضع في أولويات أهدافها الاقتصادية العمل على خفض مستويات الفقر، وانطلاقا من هذه الأهمية وضعت هذه الدراسة التي تعالج هذه المشكلة ابتداء من تحديد مفهومها، وتحديد المفاهيم الأخرى المتعلقة بها مثل الفقر المطلق والفقر النسبي، ومن ثم يتم التطرق إلى بعض طرق قياس الفقر التي اعتمد عليها البنك الدولي، واستخدام بعض منها لقياس مدى تطور الفقر في عينة الدراسة المتمثلة بأربعة بلدان عربية هي: مصر، وتونس، والأردن، واليمن لبيان نتائج تطبيق السياسات الاقتصادية المتبعة لخفض مستويات الفقر خلال مدة البحث 1970-2005.

Abstract

Developing countries suffer more from the impact of poverty. This paper studies some issues about poverty. Poverty definition is the difference between two concepts absolute and relative poverty. The second aim of this paper is to provide an introduction for the measurement of poverty and try to discuss some of the issues involved. We try to evaluate the impact of anti-poverty policies by using some poverty measures in fourth Arab countries Egypt, Yemen, Tunisia, Jordan during the period 1970-2005.

(1) دكتوراه في الاقتصاد، مصرف الرشيد مكتب المراقبة الشمالية، الموصل.

(2) مدرس في قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

المقدمة

تعد مشكلة الفقر من المشكلات التي شغلت وما تزال تشغل الأفراد والمجتمعات، لتحديد مفهومها، وتشخيص عوارضها، وإعطاء الحلول اللازمة بشأن معالجتها، لما سببته، وما تزال تسببه هذه الظاهرة من آثار اقتصادية واجتماعية، كانت السبب الرئيس في الكثير من العلل الاجتماعية والحروب وتعطل الطاقات، ومن ثم التخلف والإحباط. وقد اختلفت الآراء التي عرفت مفهوم الفقر باختلاف الاتجاهات الفكرية التي انطلقت منها، واتفق معظمها على أن لهذه المشكلة جذورا اجتماعية واقتصادية مع إعطاء أهمية مميزة للجانب الاقتصادي منها لأنه الأكثر بروزا وتأثيرا في جانب المعاناة، ويعد احد الأسباب الرئيسة التي يركز عليها الجانب الاجتماعي من المشكلة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من التعريف بمشكلة الفقر، وتحديد أهم المفاهيم التي تناولتها، و التتبع إلى أهم الطرق المعتمدة في قياس الفقر، واختيار أنموذج لأربعة بلدان عربية كعينة تمثل الاقليم العربي وتطبيق بعض طرق القياس عليها لمعرفة مدى تطور هذه الظاهرة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التتبع إلى مشكلة الفقر من خلال تحديد مفهومها، وطرق قياسها، واختيار أنموذج لتطبيق بعض طرق القياس التي يعتمد عليها البنك الدولي، لمعرفة التطور الحاصل في هذه المشكلة، الناتج من تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة في بلدان عينة البحث.

فرضية البحث:

يفترض البحث بان سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان قيد البحث غير فعالة في مواجهة مشكلة الفقر، ولم تحقق الأهداف الموضوعية في هذه السياسات والمتمثلة بخفض الفقر.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لمفهوم هذه الظاهرة، وطرق قياسها ومن ثم اعتمد المنهج التحليلي المقارن عبر الفترات الزمنية لمعرفة تغيرات الظاهرة في بلدان عينة البحث عبر ثلاث فترات زمنية.

وجاء البحث بثلاث فقرات، تضمنت الأولى تحديد مفهوم مشكلة الفقر، من خلال مجمل الآراء التي تطرقت إليها وتحديد مفهومي الفقر المطلق والفقر النسبي، وأهم نقاط الاختلاف بينهما، وتضمنت الثانية أهم الطرق المعتمدة من قبل البنك الدولي لقياس الفقر مع إعطاء خصائص كل طريقة، أما الثالثة والأخيرة فقد تضمنت تطبيقا

لثلاث من طرق القياس في عينة البحث المتمثلة في أربعة بلدان عربية هي: الأردن، ومصر، وتونس، واليمن لمعرفة مدى التطور الحاصل في هذه الظاهرة لهذه البلدان عبر فترة زمنية استغرقت (35) سنة امتدت لتغطي الأعوام (1970-2005). وقد اخترنا هذه البلدان التي عدّناها ممثلة للإقليم العربي، بسبب توفر البيانات التي تمكن من المقارنة.

وقد ختمنا الدراسة بالإشارة إلى الاستنتاجات التي توصلنا إليها ومن ثم اقتراحاتنا لما نعتقده أكثر فاعلية في قياس المشكلة وفي اقتراح السياسات الملائمة لعلاجها. ونرجو أن نكون قد وفقنا في ذلك والله من وراء القصد.

الإطار النظري لدراسة اتجاهات الفقر ومؤشراته في عدد من الأقطار العربية: أولاً: الاتجاهات النظرية لمفهوم الفقر:

بصورة عامة نستطيع التمييز بين مفهومين للفقر، المفهوم القديم الذي ينظر إلى الفقر من زاوية اقتصادية فقط، من دون الاهتمام بأبعادها الأخرى. في حين يركز المفهوم الحديث على الأبعاد الأخرى للمشكلة، وأن الجانب الاقتصادي لا يمثل إلا جزءاً من هذه الظاهرة، وفيما يأتي أهم الآراء التي تطرقت إلى كلا المفهومين:

1-1 الاتجاهات النظرية التي تعد الفقر مشكلة اقتصادية بحتة:

تطرق ايناتج ايبونج هارستروب(*) في تحديده لمفهوم الفقر، بأنه: ظاهرة معقدة متعددة الوجوه تنجم عن الاختلالات الهيكلية على مستويات عديدة متداخلة، منها الدولة والاقتصاد، والمجتمع، والثقافة والبيئة، وفي معظم الأحيان فإن العوامل التي تحدد الواقع الذي يواجه أولئك الذين يعيشون في الفقر تتضمن الوصول المحدود إلى الفرص المدرة للدخل والخدمات الاجتماعية والأساسية والأصول (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997: 3)، من خلال هذا التعريف نرى التركيز على الجانب الاقتصادي، ويعرف البنك الدولي الفقر على أنه عدم القدرة على ممارسة الحد الأدنى من مستويات المعيشة، ويرى بعض الخبراء أن الفقر نتيجة سوء توزيع الدخل في المجتمعات النامية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997: 4) إلا أن هذه النظرة إلى الفقر مالبثت أن تغيرت وضمت أبعاداً أخرى بتطور هذه الظاهرة وتطور النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، هذا ما نلاحظه في المفهوم الحديث للفقر.

1-2 الاتجاهات النظرية التي تعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد:

(*) مسؤول برامج مكتب خدمات دعم البرامج والمشاريع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ما لبث أن أصبح المفهوم القديم للفقر عاجزا عن إيضاح مضمون هذه الظاهرة، نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات، ظهرت بظهورها تحديدات أخرى لمفهوم الفقر لعل أهمها: التي تحدد بجانب الحرمان المادي يشخص البعض أوجه أخرى للفقر، منها الانعزال والافتراق والتمييز الاجتماعي والسياسي، وفقدان القدرة على الاتصال نتيجة الجهل أو اختلاف اللغة، أو الحرمان من وسائل الاتصال، ومن الأوجه الأخرى للفقر الاعتمادية، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات، وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية، وعلى مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وكذلك عدم الشعور بالأمان تجاه التعرض للعنف الجسدي المرتبط بانخفاض المستوى الاجتماعي أو القدرة البدنية، أو نوع الجنس والدين أو العرق (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996: 3)، وقسم تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة دليل الفقر البشري إلى:

أ- دليل الفقر البشري للبلدان النامية، الذي اسماء دليل الفقر البشري ذا الرقم (1)، وركز فيه على نواحي الحرمان باتجاه ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس فعلا في دليل التنمية البشرية: طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، إن الحرمان الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة، أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا، ويتعلق الثاني بالمعرفة أي الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال، أما الحرمان الثالث فهو يتعلق بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام.

ب- حساب دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية واسماء دليل الفقر البشري ذا الرقم (2)، ركز فيه على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل الفقر البشري (1) وهي: طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، والاستبعاد الاجتماعي، الاحتمال الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة، ويتعلق الحرمان الاجتماعي الثاني بالمعرفة، أي الحرمان من عالم القراءة والاتصال، ويتعلق الحرمان الثالث بمستوى المعيشة اللائق، من حيث الإمداد الاقتصادي العام، أما الحرمان الرابع فهو يتعلق بعدم المشاركة والاستبعاد (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1999: 163). واستخدمت فكرة الفقر أيضا بإسهاب أكثر مما اكسب المعنى مدى واسعا عندما أوضح (Spicker- 2001)، أحد عشر توضيحا أجملت معنى الفقر نوجزها بالاتي: (Spicker, 2001:153)

- الفقر يعني الحاجة، ويمثل ذلك بالنقص في الحاجات الضرورية كالطعام والملبس، والمأوى.
- الفقر يعني النقص في الضمانات الأساسية: ويتجلى مظاهر ذلك بتعبير الضعف تجاه المؤثرات الخارجية، وفقدان المساواة، وعدم القدرة على مواجهة الصدمات.

- الفقر يعني محدودية المصادر، وتتضمن هذه الفقرة النقص في الدخل والثروة، اللذين يؤديان إلى إشباع الحاجات.
 - الفقر يشير إلى تدني مستوى المعيشة: ويشير ذلك إلى انخفاض مستوى الاستهلاك عن مستواه الاعتيادي بتعبير مستوى المعيشة.
 - الفقر يعني النقص في التحويل، ان النقص الذي يعانيه الفقراء في المصادر الأساسية، يؤديان إلى مبدأ نقص التحويل، بمعنى ان هذه الفقرة تشير إلى عدم قدرة الفقراء من الحصول على حاجاتهم الأساسية، ليس بسبب قلتها، وإنما بسبب عدم قدرتهم الحصول عليها.
 - الفقر يعني الحرمان المتعدد: وهو ما يشير إلى مجاميع الحرمان التي يعاني منها الفقراء، مقترنة مع محدودية مصادرهم خلال الفترات الزمنية.
 - الفقر يعني الاستثناء: ويظهر الفقر هنا بوصفه نقصا في مجموعة من العلاقات الاجتماعية المعقدة، ويتمثل ذلك بالاستثناء من المشاركة في عدد كبير من الأنشطة الاجتماعية في الحياة العامة، وبالتالي معاناة الاغتراب والتهميش الاجتماعي.
 - الفقر يعني التفاوت: ان الناس يكونون فقراء بسبب محدودية فرص حصولهم على المنافع في المجتمع، عند مقارنتهم مع آخرين في المجتمع نفسه.
 - الفقر يعني الطبقة: إن طبقات الناس في المجتمع هي مجاميع معرفة بواسطة موقعها الاقتصادي في المجتمع، وان الفقراء هم طبقه من الناس تفهم على أساس أنها طبقة في موقع مختلف، ويعرف التحليل الماركسي الطبقات في البلدان الرأسمالية بارتباطها بعلاقات الإنتاج، أما في البلدان النامية فان الفقراء هم الناس المهمشون في علاقاتهم بالنظام الاقتصادي، بمعنى ان موقع الفقراء مميز داخل المجتمع، ويكون بمفهوم الطبقة.
 - الفقر يعني الاعتمادية: يوصف الفقراء من الناس في بعض الأحيان على أساس اعتماديتهم على الغير في الحصول على المنافع الاجتماعية نتيجة النقص في دخولهم، أي ان مصطلح الفقر يشير إلى اعتمادية الفقراء على الغير في الحصول على دخولهم.
 - الفقر يعني شدة المعاناة ان الفقر يعني سلسلة معدة من أوجه الحرمان، والناس يكونون فقراء عندما تكون ظروفهم المادية غير مقبولة، وتشير إلى شدة معاناتهم.
- مما تقدم نستخلص بان مفهوم الفقر هو من المفاهيم التي تكون عصبية على التعريف المعاصر بصورة متكاملة، وانه متطور عبر الزمن بتطور الاقتصادات وتطور الحياة الاجتماعية وتعقدها، إلا أن هناك نقاطا أساسية يتضمنها صلب المفهوم وهي: الحرمان المادي والتهميش الاجتماعي وان محاربة الفقر ووضع الاستراتيجيات للقضاء عليه، ليس مسألة إنسانية فحسب، وإنما هي مسألة

جوهريّة اقتصاديا واجتماعيا لما تسببه هذه الظاهرة من تعطل للطاقت الإنتاجية، متمثلة بجزء كبير من السكان، والى ظهور مشاكل اجتماعية يولدها الفقر نتيجة الحرمان المتعدد الذي يعاني منه الفقراء (سلطان، 2007: 49). ويمكن القول إنه لا يمكن الإشارة بفاصلة زمنية للتفريق بين الاتجاه النظري الذي يعد الفقر مسألة اقتصادية، وبين الاتجاه الذي يعد الفقر مشكلة ذات أبعاد متعددة، إذ لا يزال الكثير من الاقتصاديين، وبعض المنظمات الدولية في الوقت الحاضر ينظرون إلى الفقر من الوجهة الاقتصادية البحتة.

1-3 الفقر المطلق والفقر النسبي:

ان معالجات الفقر حتمت على العاملين في هذا المجال، محاولة البحث عن وسائل كمية وطرق أكثر تحديدا تمكنهم من قياس مستويات الفقر، وبذلك ظهرت مفاهيم أخرى للفقر تمثلت في: مفهوم الفقر المطلق، وفي مفهوم الفقر النسبي، وسنتطرق إلى أهم الآراء التي تناولت هذه المفاهيم، عرف الفقر المطلق بأنه عبارة: عن قياس كمي يشير إلى عدد الأفراد الواقعين تحت عتبة الفقر، ولا تتغير هذه العتبة بتغير الزمان أو المكان، ويتساوى الفقر المطلق في البلدان المختلفة، لأنه ينظر فقط إلى مقدرة الأفراد في الحصول على حاجاتهم الاستهلاكية، ولا يعتمد على التغيرات الت

تطراً على توزيع الدخل، وتعتمد هنا العملات التي تعتمد تعادل القوة الشرائية*) (Purchasing Power Parity, PPP)، لتحديد الكمية المناسبة من السلع والخدمات التي تحدد بقاء الإنسان المجرد، لان كل شخص يخضع للمعايير نفسها وبذلك يتم إجراء المقارنات، والملاحظ هنا انه إذا زاد الدخل الحقيقي لكل شخص وبقي توزيع الدخل نفسه لم يتغير فان مستوى الفقر المطلق سيهبط، أي إن معدل الفقر المطلق يهبط على الرغم من زيادة التفاوت في الدخل، طالما إن الفقراء يحصلون على دخل حقيقي أعلى من السابق، هذا المفهوم يكون على الضد من مفهوم الفقر النسبي الذي يصنف الأفراد أو العوائل كفقراء ليس بمقارنتهم بنقطة ثابتة، ولكن بمقارنتهم مع بعضهم في المجتمع محل الدراسة، مثال إذا كان الفقر معرفا بالعوائل التي تكسب اقل

(*) تعادل القوة الشرائية بالدولار مصطلح يستخدم لتفادي اختلاف اسعار الصرف بين العملات؛ وهي تقيس مقدار ما يشتري بالعملة المحلية بتعبير قياسي عالمي (عادة دولار) وبما أن السلع والخدمات يكون لها اسعار مختلفة بين الاقطار، فإنه لا يمكن المقارنة بين مستويات المعيشة بين الاقطار المختلفة الا بموجب هذه الطريقة. لان الاعتماد على المقارنات الدولية التي تعتمد اسعار الصرف الحقيقية (Real Exchange rates) لا تعكس فروقات الاسعار بين الاقطار. أنظر من الانترنت (Wikipedia the free encyclopedia GDP,PPP)

من (50%) من الدخل المتوسط فهذا مقياس للفقر النسبي، وإذا زاد الدخل الحقيقي لكل شخص في الاقتصاد وبقي توزيع الدخل على حاله لم يتغير، فإن مستوى الفقر النسبي سيبقى على حاله ولا يتغير، لذا فإن إجراءات الحد من الفقر النسبي تقريبا هي نفسها إجراءات الحد من التفاوت، فإذا اقترب المجتمع من المساواة الكاملة فإن تعبير الفقر النسبي سيتلاشى، ولذا يحاول البعض أن يوضح بأن تعبير الفقر النسبي هو تعبير مضلل، ويجب أن يستخدم بدلا منه تعبير التفاوت في الدخل. يتضح مما سبق أن مفهوم الفقر المطلق يشير إلى الحاجات الأساسية التي تحدد الحد الأدنى من مستوى المعيشة، في حين يشير الفقر النسبي إلى مفهوم نسبي يرتبط بمستوى المعيشة (Azam, 2003:1)، وبناء على ذلك فإن الفقر المطلق يسود في الأقطار النامية التي يعاني معظم الفقراء فيها من عدم تلبية أدنى مستوى من المعيشة،

بينما الفقر النسبي يسود في الأقطار المتقدمة، أن هذه العلاقة تزودنا بحقيقة متجددة يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع السياسات الملائمة لمقاومة الفقر، (المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997: 14)، ولقد وفر البنك الدولي معيارا للتمييز بين الفقر المطلق من الفقر النسبي، وذلك للمقارنة بين البلدان، أو بين الريف والحضر، فهو يعدّ أن الفقر المطلق هو مستوى الدخل الضروري للحصول على مستوى محدد للمعيشة في الزمن أو الموقع الذي تجري عليهما الدراسة، أما بالنسبة للفقر النسبي فإن الخط يتأرجح تبعا لتغير مستوى المعيشة في القطر الواحد، ويمكن النظر إلى الفقر المطلق بوصفه مقياسا عاما قائما على دلالة مستوى المعيشة، والأسلوب الشائع هو تحديد أدنى مستوى من الحاجات الأساسية وتقدير مستوى الدخل اللازم للحصول على ذلك الحد الأدنى من تلك الحاجات فلتقدير استهلاك الغذاء (مثلا)، يتم اللجوء إلى معايير شائعة الاستخدام؛ فاستهلاك غذاء ينتج (2100) سعرة حرارية للشخص البالغ في اليوم أو إنفاق يوازي دولاراً أميركياً واحداً في اليوم (على مكافئ القوة الشرائية لدولارات عام 1985)، إذ تختلف قيمة خط الفقر من بلد لآخر فليس واضحا أي خط فقر يتعين استخدامه كأساس للمقارنات الدولية، وتزداد صعوبة الأمر بسبب من مشكلات المقارنة بين المسوح الأسرية، واختلاف قابلية العملات للتحويل. وعادة يعرف خط الفقر النسبي بالرجوع إلى نسبة من المتوسط الحسابي لمعدلات الدخل أو الإنفاق على مستوى القطر، ويعبر المؤشر الإحصائي عن نسبة السكان الذين يقل معدل دخلهم، أو إنفاقهم عن ذلك الخط (خط الفقر).

ثانيا: مؤشرات قياس الفقر

ان استخدام مؤشرات الفقر يقتضي توفر جملة من المعلومات التي تتطلبها هذه المؤشرات، منها معرفة حصة الفرد من الاستهلاك في مجتمع معين ومعرفة خطوط الفقر لذلك المجتمع، اذ تعد هذه المعلومات من الضروريات الاساسية التي تدخل في مكونات اي مؤشر من مؤشرات القياس المستخدمة وتتعلق هذه المؤشرات معظمها بالمسوحات الإحصائية، وتستخدم غالبا العينات العشوائية المأخوذة من المجتمع، وسنعرض في هذا الفصل اهم المقاييس المناسبة المستخدمة لقياس الفقر: (world Bank Institute , 2005: 70-80)

1-2 مؤشر عدد الرؤوس Head Count Index:

يعد هذا المؤشر من اكثر المقاييس شيوعا لبساطته إذ إنه احد المقاييس النسبية التي تمثل نسبة السكان الفقراء الى المجموع الكلي للسكان ويشار الى هذه النسبة بـ (P0) وصيغة هذا المؤشر هي:

$$P_0 = \frac{N_p}{N} \quad (1)$$

حيث ان:

N_p : عدد الفقراء في المجتمع أو في العينة المأخوذة منه

N : مجموع المجتمع او العينة محل البحث

ويمكن كتابة الصيغة في (1) اعلاه كالآتي:

$$P_0 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N I(Y_i < z) \quad (2)$$

حيث ان: (IO) مؤشر وظيفي يأخذ قيمة (1) اذا كان التعبير المحصور بين الاقواس حقيقياً، و(0) فيما عدا ذلك، اذ لو ان الإنفاق (y_i) كان اقل من مستوى خط الفقر (z) فان (IO) تساوي (1) فان الفرد أو العائلة يحتسب من ضمن الفقراء. من مزايا هذا المقياس هو بساطة التركيب، وسهولة الاستخدام، أما نواحي قصوره فهي انه لا يبين شدة الفقر في الحساب، ولا يؤشر مقدار عمق الفقر، ولا يبين مقدار التغير في الفقر اذا ابتعد مستوى الاستهلاك او دخل الفقراء عن خط الفقر (Cready, 1998: 82).

فضلاً عن ذلك لا يوضح لنا هذا المؤشر مبدأ التحويل أو النقل بين الفقراء، أو ما يسمى مبدأ دالتون (*).

2-2 الرقم القياسي لفجوة الفقر Poverty Gap Index:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الاجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996: 12). ويعد من المقاييس الحديثة لقياس مستويات الفقر، ويتضمن عمق فقر الفقراء، أي مدى وقوعهم اسفل خط الفقر. إن تعريف فجوة الفقر يتطلب وجود خط فقر يعبر عنه بمستوى استهلاكي او دخلي معين ويحدد دخل الفقراء، او استهلاكهم بمدى ابتعادهم عن خط الفقر المحدد، ويعبر عن ذلك كنسبة مئوية من خط الفقر، ان فجوة الفقر لغير الفقراء تساوي صفراً والصيغة المعتمدة لهذا المؤشر هي:

$$G_i = (z - y_i) \cdot I(y_i < z) \dots \dots \dots (3)$$

وممكن أن تكتب الصيغة أعلاه كالآتي:

$$P_1 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \frac{G_i}{z} \dots \dots \dots (4)$$

إن هذا المقياس يعد من المقاييس المهمة لصانعي سياسات خفض الفقر. لأنه يؤشر مقدار المدخرات اللازمة لرفع مستوى دخول الفقراء الى مستوى خط الفقر أو تجاوزه.

3-2 مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر)

Squared Poverty Gap (Poverty Severity) Index:

قدم هذا المؤشر من قبل فوستر وقرير وثوربيك عام 1984، إذ تم ادخال اوزان على الفجوة النسبية للفقر لتعكس الاهتمام برفاه افقر الفقراء (علي، 2001: 7)، ففي مقياس فجوة الفقر المشار إليها في (2) اعلاه، يعطى الترجيح لكل فجوة

(*) مبدأ دالتون للتحويل (Dalton Concept) يقرر هذا المبدأ بأن عملية التحويل من الاغنياء الى الفقراء سوف يؤدي الى تحسن في قياس الرفاهية.

حسب مقدارها، وتتناسب الأوزان المعطاة مع الفجوات نفسها، فإذا كان لدينا فجوة فقر 10%، تعطى ترجيحاً 10%، وإذا كان مقدارها 50% تعطى ترجيحاً 50% أما في هذا المقياس فإن الترجيح يعطى بواسطة تربيع مؤشر فجوة الفقر، وبذلك فإنه يعطي وضعاً ترجيحياً أكثر للمشاهدات الواقعة أكثر عمقا تحت خط الفقر، وصيغة هذا المؤشر هي:

$$P_2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(\frac{G_i}{z} \right)^2 \dots\dots\dots (5)$$

إن من أهم عيوب هذا المؤشر هو أنه يفتقد البديهة لصعوبة تفسيره، مما حدد من استخدامه، وقد شاع استخدام الصيغة الآتية التي قدمت من قبل (Foster, Greer and Thorbecke , 1984)

$$P_\alpha = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(\frac{G_i}{z} \right)^\alpha, (\alpha \geq 0) \dots\dots\dots (6)$$

تمثل (α) هنا مقياس الحساسية للمؤشر تجاه الفقر، ويمثل (z) خط الفقر، وتمثل (xi) قيمة الإنفاق لكل عائلة، وبذلك تكون فجوة الفقر عبارة عن $(Gt=z-xi)$ ، وستكون $(Gt=0)$ عندما $(xi>z)$. عندما تكون قيمة المعلمة $(\alpha=0)$ فإن المقياس هنا سيمثل عدد الرؤوس، أما إذا كانت المعلمة $(\alpha=1)$ فإن المقياس هنا سيمثل مؤشر فجوة الفقر، وإذا كانت $(\alpha=2)$ فإن المؤشر هنا يعبر عن شدة الفقر، وفي كل الحالات التي تكون فيها أكبر من الصفر فإن المؤشر سيهبط في مستوى معيشة الفقراء بمعنى أن انخفاض مستوى المعيشة سيؤثر فقر أكبر فإذا كانت $(\alpha>1)$ فإن هذه الخاصية تعبر وتوضح بان الزيادة في الفقر المقاس هو نتيجة الهبوط في مستويات المعيشة مؤدية الى تعمق الفقر.

2-4 مؤشر سن Sen Index:

قدم هذا المؤشر من قبل سن عام 1976، (Sen, 1976)، يتميز هذا المؤشر باقرانه عدد الفقراء مع عمق الفقر ضمن مجموعة الفقراء وصيغة هذا المؤشر هي:

$$P_s = P_o \left[1 - (1 - G^p) \frac{M^p}{z} \right] \dots\dots\dots (7)$$

حيث ان:

P_0 : مؤشر عدد الرؤوس

μp : مؤشر متوسط الدخل (او الانفاق) للفقراء

G_p : معامل جيني بين الفقراء

ويمكن أن يكتب هذا المؤشر كمقياس لمتوسط عدد الرؤوس وفجوة الفقر
مرجحا بمعامل جيني للفقراء. بالصيغة الآتية:

$$P_s = P_0 G^p + P_1 (1 - G^p) \quad (8)$$

وتم ايضاح ذلك من قبل (OsbergXu , 2002) إذ تم كتابة معامل جيني كالآتي:

$$P_s = P_0 P_1 (1 + G^{pp}) \quad (9)$$

5-2 مؤشر واطس Watts Index:

قدم هذا المؤشر من قبل واطس عام 1968 ويعد مقياسا لتوزيع حساسية
الفقر، وصيغة المقياس هي:

$$W = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^q [In(z) - In(y_i)] \quad (10)$$

حيث إن:

N : الافراد في المجتمع موضوعا في ترتيب تصاعدي من الدخل والانفاق، ويمثل
المجموع من خلال (q) عدد الافراد الذين دخلهم وانفاقهم (y_i) يقع أسفل خط
الفقر (z).

6-2 مؤشر الوقت المستغرق للانتهاء Time taken to exit:

عند التفكير في وضع استراتيجيات خفض الفقر لابد من معرفة مدى الوقت
المستغرق لتحقيق اهداف انتهاء الفقر، ومعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لذلك
والاحصائيات المشتقة بهذا الخصوص من قبل (Morduch, 1998)، إذ يتم تحليل
المجاميع الجزئية للمجتمع وهي حساسة لتوزيع الدخل والاستهلاك بين الفقراء،
بمعنى مدى اقتراب وضع الفقراء من خط الفقر، بزيادة الاستهلاك:

$$t_g^i = \frac{In(z) - In(x_j)}{g} \quad W \quad (11)$$

إن الوقت المستغرق للانتهاء مماثل لمؤشر واطس مقسوماً على معدل النمو المتوقع في الدخل أو الانفاق للفقراء. على افتراض استمرار معدلات النمو بالنسبة نفسها وبتعبيرات حقيقية، ويكون التوزيع حياًدياً بين الفقراء، وإذا خصصت معدلات النمو الاقتصادي للفقراء بمقدار (1%) سنوياً فإنها تأخذ مدى (20) عاماً لانتهاء الفقر، وإذا خصصت بمقدار (4%) فإنها تستغرق أقل من (6) سنوات لانتهاء الفقر. إن هذا النمو المتحقق يعمل على رفع مستوى الاستهلاك، وانتهاء الفقر.

7-2 مقاييس أخرى:

توجد مقاييس أخرى تكون حساسة للتوزيع مثل مقياس (Atkinson) إلى جانب مقياس واطس المشار إليه أعلاه، إلى جانب تصنيفات أخرى اقترحت من قبل (Clark, Hemming and Ulph, 1984) وتأخذ الصيغة الآتية:

$$P = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N P(z, y_i) \quad (12) \dots\dots\dots$$

حيث إن :

$P(z, y_i)$ مقياس فقر فردي تكون قيمته صفراً إذا لم يكن هناك فقر ($y_i > z$) ولعدد موجب من الفقراء، ويكون مؤشر الفقر دالة لكل من خط الفقر، ومستوى معيشة الفقراء.

ثالثاً: تقييم مشكلة الفقر في عينة البحث باستخدام بعض مؤشرات القياس:

بعد أن تم التعرف على مفاهيم الفقر وطرق قياسه في الجزء النظري من هذا البحث الذي اشتمل على المبحثين الأوليين، نأتي إلى الجانب العملي الذي يشتمله البحث، فلقد قمنا باختيار عينة تشمل أربعة أقطار عربية هي: الأردن، وتونس، ومصر، واليمن، ارتأينا أنها تمثل الإقليم العربي من ناحية توزيع الفقر لنرى مدى فاعلية السياسات الاقتصادية المعتمدة، خلال المدة (1970-2005)، وتم تطبيق ثلاثة مؤشرات من مؤشرات الفقر، على هذه البلدان والتي تعد الأكثر شيوعاً واستخداماً في الأدبيات الاقتصادية لأهميتها الأولى: هو مؤشر عدد الرؤوس، (Head Count Ratio Index)، والثاني مؤشر الرقم القياسي لفجوة الفقر (Poverty Gap Ratio Squared Poverty Index)، والثالث مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر)، (Gap-Poverty Severity - Index). وقد تم التطرق إليها في المبحث الثاني من البحث، وتم اختيار هذه المؤشرات الثلاثة لأهميتها، واعتقادنا أنها تعطي صورة لرؤية الفقر في عينة البحث للمدة المذكورة آنفاً من حيث انتشاره، وعمقه، وشدته، وذلك

لمعرفة مدى فاعلية السياسات الاقتصادية المتبناة من قبل هذه الاقطار، ومقدار تغير الفقر. وتم اختيار خطين من خطوط الفقر لتكون موضوع تطبيق هذه المؤشرات الثلاثة، الأول: هو خط فقر (\$1) يوميا، والثاني خط فقر (\$2) يوميا على وفق تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity PPP)، إن الاعتماد على أي من هذين الخطين المذكورين أنفا يشير إلى أدنى مستوى معيشة للإنسان أي إنها تعبر عن خطوط فقر مطلقة، ولكن هناك خط فقر آخر يقدر بـ (\$4.30) يوميا، تقدر على أساسه مستويات الفقر، ويعد أكثر رفاهية من الخطوط السابقة، وهو من الخطوط التي تشير إليها بعض الأدبيات الاقتصادية، بأنها تقي بمطالبات الحد الأدنى من مستويات المعيشة، في حين تعدّ الخطوط الأخرى (\$1) يوميا، (\$2) يوميا، خطوط فقر أدنى أو بالأحرى هبوطا عن خط الفقر. (Alam, Asad, and others (2005))

وقد اعتمد على خط الفقر (\$4.30) يوميا في التقييم عند استخدام مؤشر فجوة الفقر المطلق كخط فقر يمثل أدنى مستوى من مستويات المعيشة في حين اعتمد على بقية خطوط الفقر كخطوط أدنى في التقييم، واعتمد على البيانات الخاصة بخطوط الفقر أعلاه، وكذلك البيانات السكانية لبلدان العينة من تقارير التنمية البشرية (Human Development Reports HDR) من خلال موقعها على الانترنت.

1-3 تقييم الفقر في عينة البحث، باستخدام مؤشر عدد الرؤوس

(Head Count Ratio Index):

من ملاحظة الجدول (1) يمكننا أن نستنتج الآتي:

بالنسبة إلى خط الفقر (\$1) يوميا، نلاحظ أن نسبة عدد الرؤوس كما هي لكل بلدان العينة. إذ بقت النسبة أقل من (2%) للأردن، وأقل من (2%) بالنسبة لتونس، و(3.1%) لمصر، وبقيت النسبة مرتفعة (15.7%) في اليمن، أما بالنسبة لخط الفقر الثاني مستوى أقل من (\$2) يوميا حسب تعادل القوة الشرائية لعام (1993) نلاحظ بقاء المؤشر على حاله، وكل دول العينة للفترتين (1970-1979)، (1980-1989)، وكل بلدان العينة فيما أوضح المؤشر تحسنا طفيفا للفترة (1990-2005)، وكل البلدان عدا اليمن إذ بقي مستقرا عند (45.2%)، إن خطوط الفقر التي تم استخدامها ضمن هذا المؤشر هي خطوط فقر مطلق، نلاحظ مما سبق وبصورة عامة عدم تغير نسب الفقراء، مما يؤشر محدودية فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية المتبناة في هذه البلدان، وخاصة تلك السياسات التوزيعية الموجهة إلى الفئات الأكثر فقرا، مما يؤدي إلى تنامي أعداد الفقراء وبمرور الزمن. أما التحسن الطفيف الذي شهدته كل من مصر، وتونس فيعزى إلى نجاح جزئي (ضعيف) للسياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) المتشددة التي اتبعت في هذين البلدين، بينما تشير تلك السياسات إلى إخفاق كبير في اليمن، مما يتحتم إعادة النظر في تقييم هذه السياسات، ووضع خطط توزيعية موجهة نحو الفئات الأكثر فقرا.

2-3 تقييم الفقر في عينة البحث باستخدام مؤشري فجوة الفقر المطلقة (Poverty Gap Ratio)، وفجوة الفقر النسبية (Absolute Poverty Gap Ratio):

إن تقييم مستوى الفقر بموجب هذه الطريقة يستلزم وجود خط فقر أساسي يمثل أدنى مستوى للمعيشة ويستخدم لتمييز العوائل التي لاتعاني من حرمان مادي مطلق، وقد عددنا خط دخل (\$4.30) يوميا، حسب تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity PPP)، كخط فقر يمثل أدنى متطلبات المعيشة، في حين اعتمدت خطوط الفقر (\$1)، (\$2) يوميا، حسب تعادل القوة الشرائية كخطوط فقر مطلقة، هي تمثل مستويات معيشة أدنى من مستوى (\$4.30) يوميا.

وقد اعتمدنا على المنهجية الآتية في استخراج مؤشري فجوة الفقر المطلقة، ومؤشر شدة الفقر، نفرض أن خط الفقر في دولة ما هو (1000) دينار سنويا للفرد وان توزيع سكان تلك الدولة حسب قيمة استهلاكهم السنوي هو وفق التوزيع الافتراضي المبسط الآتي:

عدد الأفراد (مليون)	مستوى استهلاك الفرد (دينار/سنة)
0,5	200
0,7	500
8,0	1000 أو أكثر
10	مستوى الاستهلاك كافة

عندئذ تكون قيمة مؤشر فجوة الفقر المطلقة:

$$(900-1000)0,8 + (500-1000) 0,7 + (200-1000) 0,5 = 830 \text{ مليون دينار}$$

$$830$$

$$\text{فجوة الفقر النسبية} = 100 \times \frac{830}{1000 \times 10} = 8.3\%$$

أما مؤشر شدة الفقر فإنه:

$$= \frac{1}{10} \left[\frac{(200-1000)^2}{1000} \times 0.5 + \frac{(500-1000)^2}{1000} \times 0.7 + \frac{(900-1000)^2}{1000} \times 0.8 \right]$$

ومن ملاحظتنا الجدول (2) يمكن استخلاص نتائج التقدير كما يأتي: تونس كان مؤشر فجوة الفقر المطلق للفترة (1970-1979)، (1.687)، مليون دولار، انخفض المؤشر بعدها للفترة (1980-1989)، إلى (2.198) مليون دولار مؤشرا ارتفاعا في فجوة الفقر، في حين أشر تحسنا طفيفا للفترة (1990-2005). أما بالنسبة للأردن فقد سجل المؤشر ارتفاعا للفترات الثلاث موضع الدراسة إذ بلغ (0.613)، (1.488)، (1.701)، مليون دولار على التوالي، فيما كانت التقديرات لمصر مرتفعة بمقدار (86.750)، مليون دولار للفترة (1980-1989)، مقارنة بمقدار (50.430)، مليون دولار للفترة السابقة لها، إلا أن المؤشر سجل هبوطا في الفترة (1990-2005)، إذ بلغ (80.953)، مليون دولار، أما في اليمن، فقد كانت فجوة الدخل في تزايد على مدى الفترات الثلاث إذ بلغت (10.904)، (26.325)، (32.868)، مليون دولار على التوالي، أما بالنسبة لاستخدام مؤشر فجوة الفقر النسبية فلم يتغير للفترات الثلاث بالنسبة للأردن واليمن في حين أنه أشر انخفاض طفيفا لكل من تونس ومصر خلال الفترة (1990-2005)، إن التقديرات المذكورة آنفا بالنسبة لمؤشري فجوة الفقر المطلق، وفجوة الفقر النسبية توشر ضعفا في فاعلية السياسات الهادفة إلى القضاء على الفقر في هذه البلدان، حيث تحتاج إلى إعادة تقييم لضعف تأثيرها، ووضع السياسات الاقتصادية المساعدة لتحقيق الأهداف الموضوعية لمحاربة الفقر.

3-3 تقييم الفقر في عينة البحث باستخدام مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر) (Squared Poverty Gap-Poverty Severity- Index):

من الجدول (2) نلاحظ انه لم يوشر تغير للفترات الثلاثة في شدة الفقر لكل من الأردن و اليمن، بينما أعطى هذا المؤشر تغيرا في الفقر لكل من تونس، ومصر بانخفاض شدة الفقر خلال الفترة (1990-2005) وهذا يوشر بفاعلية نسبية للسياسات الاقتصادية الموجهة للفئات الأقل فقرا.

الاستنتاجات والمقترحات:

1- الاستنتاجات:

- من خلال استعراض البحث يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات لعل أهمها:
- وجود تداخل وعدم وضوح في مفهوم الفقر، وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى أن الجانب الاقتصادي من المفهوم يعد أساساً في مشكلة الفقر.
- التركيز على الجانب الاقتصادي من الفقر في الدول النامية والمتخلفة من دون الاهتمام بالنواحي الإنسانية الأخرى في هذه المجتمعات، والتي لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي بل ربما تكون في بعض الأحيان هي المسؤولة عن التخلف الاقتصادي.
- وجود تداخل وعدم فصل واضح بين مفهومي الفقر المطلق والفقر النسبي.
- تعدد مقاييس الفقر، ولا يمكن الإلمام بكل نواحي الفقر بمقياس واحد.
- عدم فعالية السياسات الاقتصادية الموضوعة لمعالجة الفقر في عينة البحث، يتجلى ذلك من خلال النتائج التي أعطتها المؤشرات المستخدمة.
- عدم وضوح في توجهات السياسات الاقتصادية الموضوعة وأهدافها لخفض الفقر في عينة البحث أي موجهه لعمق الفقر أم لحجم الفقر؟

2- المقترحات:

- عند دراسة مشكلة الفقر ومعالجتها يجب أن تؤخذ ككل متكامل من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، لإظهار مختلف نواحي الحرمان التي يعاني منها الفقراء.
- لا يجب أن تقتصر المعالجة في الدول النامية على الجانب الاقتصادي من المشكلة، وإنما يجب أن تسير المعالجة جنباً إلى جنب، مع معالجة أبعادها الاجتماعية الأخرى.
- يجب أن تتوفر القنوات الكاملة من قبل واضعي سياسات خفض الفقر بأهمية المعالجة، ويجب أن يكون لديهم الوعي الكامل بخطورة المشكلة، وأنها السبب الرئيس في الكثير من المشاكل الاجتماعية والتخلف وغياب الوعي.
- وجوب استخدام أكثر من مقياس، عند قياس الفقر، وذلك لتحديد مدى اتساعه، وعمقه، وشدته، لكي تكون المعالجات شمولية، ولتتمكن من السياسات الاقتصادية المناسبة.
- دراسة السياسات الموضوعة لمعالجة الفقر من ناحية الإجراءات، والأهداف ومتابعة التنفيذ في فترات قصيرة، ودراسة نتائجها وتقييمها.
- تفعيل السياسات الاقتصادية المناسبة، وعدم الاعتماد على النماذج الجاهزة التي لا تلائم حالة البلد.

جدول (1) مؤشر عدد الرؤوس

من السكان%خطوط الفقر									البلد
\$2%			\$1%			عدد السكان (مليون)			
-1990 2005	-1980 1989	-1970 1979	-1990 2005	-1980 1989	-1970 1979	2005	1998	1975	
7,4	7,4	7,4	2	2	2	7,2	6,3	2,6	الأردن
6,6	10	10	2	2	2	10,1	9,3	5,7	تونس
43,9	52,7	52,7	3,1	3,1	3,1	72,8	66	38,3	مصر
45,2	45,2	45,2	15,7	15,7	15,7	21,1	16,9	7	اليمن

المصدر: تقارير التنمية البشرية Human development reports من خلال موقعها على الانترنت.

جدول (2) تقديرات مؤشرات فجوة الفقر المطلقة، وفجوة الفقر النسبية ومؤشر شدة الفقر.

للفترات: 1970-1979، 1980-1989، 1990-2005

مؤشر شدة الفقر %			مؤشرات فجوة الفقر النسبية %			مؤشرات فجوة الفقر المطلقة			البلد
السنوات			السنوات			السنوات			
-1990 2005	-1980 1989	-1970 1979	-1990 2005	-1980 1989	-1970 1979	-1990 2005	-1980 1989	-1970 1979	
13,179	17,368	17,368	5,061	6,883	6,883	2,198	2,753	1,678	الأردن
14,172	14,161	14,150	5,4	5,4	5,4	1,701	1,488	0,613	تونس
61,875	72,676	72,655	25,860	30,567	30,567	80,953	86,750	50,430	مصر
95,363	95,362	95,37	36,226	36,226	36,226	32,868	26,325	10,904	اليمن

الجدول من استخراج الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1)

المصادر

أ- العربية:

أولاً- الوثائق والنشر الرسمية:

- 1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1996)، باقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) نيويورك.
- 2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1997)، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، ايناتج هارستروب، الفقر تركيز جديد، الأمم المتحدة نيويورك.
- 3 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (1997)، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، منيرة فخرو الفقر في الوطن العربي، الأمم المتحدة نيويورك.
- 4- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (1992)، تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 5- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (1993)، تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 6- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (1999)، تقرير التنمية البشرية، البحرين.
- 7- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2001)، تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 8- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2004)، تقرير التنمية البشرية، وحدة بحوث شبكة المعلومات الدولية.
- 9- المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997)، القضاء على الفقر، نيويورك.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

- سلطان، داود سليمان (2007)، اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثالثاً: الانترنت:

- علي، علي عبد القادر (2003)، الفقر و مؤشرات القياس، معهد التخطيط العربي، الكويت. <http://www.arab-api.org/develop1.htm>

ب- الانكليزية:

A- Official Publications:

- 1 - World Bank Institute, (2005), Introduction to poverty analysis.

- 2- Asad Alam, Mamta Murthi, Ruslan Yemtsov, Edmundo Murrugarra, Nora Dudwick, Ellen Hamilton, and Erwin Tiongson , GROWTH, POVERTY, AND INEQUALITY Eastern Europe and the Former Soviet Union , The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank , 2005

B- Researches:

- 1- Creedy, John (1998), Measuring poverty an introduction, The Australian Economic Review, Vol.(31), No.(1).
- 2- Spicker, Paul (2001), Cross-National Comparisons of poverty: reconsidering method, International Journal of Social welfare No. (10)
www.Blakwell.Synergy.com
- 3- Azam, Jean Paul (2003), A theory of poverty aversion and civil society, Development Economic and Politics, Vol.(15), No.(1).

C-Internet Wep:

-www.Wikipedia The Free Encyclopedia.